



المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
برلين – ألمانيا

بالتعاون مع:

جامعة إب – اليمن

جامعة طبرق – ليبيا

مركز البحوث والدراسات العلمية – جامعة طبرق – ليبيا

مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية للأيو في

دراسة استقرائية – استشرافية

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الافتراضي بعنوان:

متطلبات التطبيق السليم للمعايير الصادرة عن هيئة الأيو في في مختلف دول العالم (الدول
العربية، الإسلامية وغير الإسلامية)

يوم 02 افريل 2023

من إعداد:

د. عبد الحليم ملياني

جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس

الجزائر

أ.د/ سليمان ناصر

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

الجزائر

مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية للأيوفي: دراسة استقرائية- استشرافية

The Readiness of Algerian Islamic Banks to Adopt AAOIFI Standards:

An Inductive - Prospective Study

أ.د/ سليمان ناصر - جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - الجزائر

Prof. Slimane Nacer - University of Ouergla - Algeria

nacer.slimane@univ-ouargla.dz

د. عبد الحليم ملياني - جامعة الجيلالي الياابس - سيدي بلعباس - الجزائر

Dr. Abdelhalim Miliani - University of Sidi Bel Abbes - Algeria

Milianidz@gmail.com, Abdelhalim.miliani@univ-sba.dz

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية لهئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI. وذلك نظراً للاهتمام الذي أولته السلطات للتمويل الإسلامي في الجزائر خاصة بعد إصدار البنك المركزي لنظام خاص بالصيرفة الإسلامية لأول مرة وهو النظام رقم 02-2020 الذي عوّض النظام 02-18 الذي كانت فيه مجموعة من النقائص، ولمعالجة هذا الموضوع تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجانب النظري للإحاطة بالموضوع، وكذا منهج دراسة حالة ومن خلاله المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي، من خلال دراسة المعالجة المحاسبية لعقود المراجعة كإحدى صيغ التمويل الإسلامي لبنك السلام، ومنه الإسقاط على باقي صيغ التمويل الإسلامي.

بعد المعالجة المحاسبية والمقارنة بين عقد المراجعة حسب النظام المحاسبي المالي والمطبقة في بنك السلام و معايير الأيووفي تبين أن هناك إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية الجزائرية، شريطة توفير الأرضية القانونية والتنظيمية لتطبيق هذه المعايير، وتبني مقاربة واضحة وإشراك كل الأطراف الفاعلة في العملية. كما أن الدراسة توصي بعدم إغفال الدروس والأخطاء السابقة عند تبني المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS والمعايير الدولية للتدقيق ISA.

الكلمات المفتاحية: بنوك إسلامية، معايير محاسبية، نظام محاسبي مالي، معايير أيوفي.

Abstract:

This paper aims to identify the extent of readiness of Algerian Islamic banks to adopt the accounting standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI. Considering the interest given by the authorities to Islamic finance in Algeria, especially after a special regulation issued by Algerian central bank for Islamic banking for the first time, which is regulation No. 20-02 that replaced the regulation No. 18-02 in which there were some deficiencies, and to address this subject, the descriptive approach was used on the theoretical part to understand it, as well as the case study approach, and through it the inductive approach on the applied part, by studying the accounting treatment of Murabaha contracts as one of the Islamic financing formulas of Al Salam Bank, Including the estimation on the other Islamic financing formulas.

After the accounting treatment and the comparison between the contract according to the financial accounting system (applied in Al-Salam Bank Algeria) and the AAOIFI standards, it was found that there is a possibility of applying the accounting standards issued by the AAOIFI in Algerian Islamic banks, if the legal and regulatory grounds were provided for the standards

application, and the adoption of a clearer approach and the involvement of all actors in the process. The study also recommends taking into account the previous lessons and mistakes when adopting the International Accounting Standards IAS/IFRS and the International Auditing Standards ISA.

KeyWords: Islamic Banks, Accounting Standards, Financial Accounting System, AAOIFI Standards.

مقدمة:

يتمثل الإقتصاد الإسلامي في مجموعة المبادئ والأصول التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة بما يتوافق مع نصوص الشريعة الإسلامية، والتي يمكن تطبيقها بما يتلاءم مع الظروف الزمانية والمكانية. بحيث يعالج الإقتصاد الإسلامي المشاكل الإقتصادية التي تواجه المجتمع وفق المنظور الإسلامي للحياة. وتمثل المصارف أو البنوك الإسلامية إحدى مكونات هذه المعادلة الإقتصادية المتكاملة التي تختلف اختلافاً جوهرياً مع باقي الأنظمة الإقتصادية الوضعية. بحيث تنشط البنوك الإسلامية تبعاً لمجموعة من القواعد والشروط التي تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية، وبالتالي فإن نشاطها منوط بالإستغلال الأمثل لموارد البنك المختلفة من خلال تعزيز عملية اتخاذ القرار.

كما أن عملية اتخاذ القرارات في البنوك الإسلامية تتطلب الإستغلال الجيد والأمثل لمخرجات أنظمتها المعلوماتية المحاسبية (القوائم المالية) بحيث توفر معلومات مالية لا بد أن تتصف بالصدق والموثوقية. ومن هذا الأساس يتوجب في كل مرة إعطاء أهمية بالغة لتحسين هذه الأنظمة وترقيتها، بل وحتى النظر في بعض الأحيان إلى جودة ونجاعة هذه القواعد والأنظمة المحاسبية التي تفرضها القوانين والتشريعات من طرف الدولة. إضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي في هذه المؤسسات المالية الإسلامية يجب أن يمتاز بالجودة، الأمر الذي يتطلب تحسين القراءة من طرف مستعملي هذه القوائم "مستثمرين، عملاء، مساهمين، دولة... إلخ" من جهة، ومن طرف إدارة المصرف المالي في حد ذاته من جهة أخرى.

مشكلة الدراسة:

بناءً على ما سبق ذكره، يمكن طرح مشكلة الدراسة على النحو الآتي: ما مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي)، من خلال تجربة مصرف السلام الجزائري؟

الأسئلة الفرعية:

وللإحاطة بالموضوع أكثر نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الواقع العام للبنوك الإسلامية وللصيرفة الإسلامية عموماً في الجزائر؟
- هل البنوك الإسلامية الجزائرية قادرة على الإستجابة لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة في معاييرها المحاسبية؟
- هل يمكن للبنوك الإسلامية الجزائرية تحقيق توافق ولو نسبي بين معايير الأيوفي وقواعد النظام المحاسبي البنكي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على ما سبق، يمكن عرض فرضيات الدراسة كالآتي:

- بيئة البنوك الإسلامية في الجزائر جاهزة لتبني المعايير المحاسبية للأيوفي.
- يمكن تحقيق توافق نسبي بين المعايير المحاسبية للأيوفي وقواعد النظام المحاسبي البنكي الجزائري.
- تساهم عملية تبني المعايير المحاسبية للأيوفي في تعزيز جودة الإفصاح المالي للبنوك الإسلامية الجزائرية.

أهداف الدراسة:

- محاولة الإحاطة بالواقع العام للصيرفة الإسلامية في الجزائر نظراً للإهتمام الحالي بالموضوع على مختلف الأصعدة خاصة الرسمية منها؛
- النظر في إمكانية تبني المصارف الإسلامية الجزائرية للمعايير المحاسبية لهيئة الأيووفي؛
- الإحاطة بتجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ممثلة في مصرف السلام الجزائر في المعالجة المحاسبية لصيغ التمويل الإسلامية مع أخذ المربحة كنموذج نظراً لكثرة استعمالها مع صيغ البيوع من طرف البنوك الإسلامية.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة من خلال التوجه نحو تدويل الممارسات المحاسبية ومطابقتها مع المعايير المحاسبية الدولية، لذا فمن الواجب أن نمعن النظر في المزايا المرجوة من تحقيق هذا التقارب والتوافق الدوليين من خلال تبني المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI في الجزائر، أو حتى المعايير المحاسبية الأخرى على غرار: المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير التدقيق الدولية ISA، أو حتى المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IAES. كما أن التوجه نحو المعايير الدولية من شأنه تحقيق مجموعة من المكتسبات ونذكر على سبيل المثال: الإقتصاد في الجهد، المال والوقت، وكذا الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا المجال، كذلك المساهمة في التشخيص الأمثل للوضعية المالية للمؤسسات المالية الإسلامية وبالتالي المساهمة الفعالة في عملية إتخاذ القرارات.

منهج الدراسة:

للقيام بمعالجة هذه الدراسة بطريقة منهجية، تم الإعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي خاصة منه الاستقرائي لأن هذه المناهج تعتبر الأنسب مع طبيعة هذه المواضيع، وذلك لمحاولة الإحاطة بشكل أفضل بموضوع مدى جاهزية البنوك الإسلامية الجزائرية لتبني المعايير المحاسبية للأيوفي. كما أن الإعتماد على المنهج الوصفي لا يعني فقط وصف الظاهرة المتمثلة في البنوك الإسلامية ومعايير الأيووفي، بل الإستدلال بالأرقام والدراسات التي من شأنها المساعدة على التحليل والربط بين الأفكار للإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال المنهج التحليلي. إضافة إلى الإعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال معالجة واحدة من صيغ التمويل الإسلامية (وهي المربحة) حسب هيئة الأيووفي وإسقاطها على البيئة المصرفية الإسلامية في الجزائر والنظر في إمكانية تطبيق نفس هذه المعايير في هذه البيئة وفي مختلف الصيغ التمويلية،

ولم لا، محاولة النظر لاحقاً في إمكانية تطبيق المعايير الأخرى المتبقية من عدمها في نفس البيئة.

محاور الدراسة:

بخصوص محاور الدراسة فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين وهما كالآتي:

- التأسيس النظري: يُعنى هذا المحور بالمراجعة الأدبية لموضوع البنوك والصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال مراجعة المادة العلمية المتعلقة بالموضوع بما في ذلك نظرة عامة إلى المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي تحت الأنظار الدولية، ثم التطرق لتجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، ثم تناول صيغة المراجعة كأحد صيغ الصناعة المالية الإسلامية المتعارف عليها في البنوك الإسلامية على الصعيد الدولي بما فيها الجزائرية.
- الجانب التطبيقي: يختص هذا المحور بدراسة كيفية المعالجة المحاسبية لعقود المراجعة حسب معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي AAOIFI) وحسب النظام المحاسبي البنكي الجزائري، ثم إسقاطهما على بعضهما في محاولة تكوين مقارنة تجمع الطريقتين. ثم عرض ومناقشة نتائج هذه المقاربة، والنظر في إمكانية تبني البنوك الجزائرية لمعايير الأيووفي بما لا يتعارض مع قواعد النظام المحاسبي البنكي المشار إليه.

أولاً: التأسيس النظري

1. مدخل للمصارف الإسلامية:

تعتبر البنوك الإسلامية حسب (محمد طاهر قادري وآخرون، 2014، صفحة 26): "مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية، وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الإسلامية".

كذلك تعتبر (بدر الدين براحلية، 2020): "البنوك الإسلامية أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية، وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت بها الشرائع السماوية، وتسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وهي أجهزة تنمية اجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك الأخرى من وظائف في تسيير المعاملات، وتنمية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع، وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل بما يحقق النفع للمجتمع أولاً وقبل كل شيء، واجتماعية بحيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق وتدريبهم على الإدخار، بالإضافة إلى الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية" وتحقيق البنوك أو المصارف الإسلامية مجموعة من الخصائص أهمها:

أ. استبعاد التعامل بالفائدة واعتمادها على أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة، كما ورد أمر الله سبحانه وتعالى في تحريم الربا في أكثر من موقع في القرآن الكريم منها: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿يُحَرِّمُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الضَّرَفَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ صدق الله العظيم، سورة البقرة، الآية 276، بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ صدق الله العظيم، سورة البقرة، الآية 278؛

ب. ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية في المجتمع: بحكم صفته العقائدية، بحيث يركز على النواحي الاجتماعية، فيعمل على تحقيق التكافل الاجتماعي، ويتحقق ذلك من خلال قبول أموال الزكاة والتصرف فيها وفقاً

لما حدده الشرع، والتزامه بمحاولة تحقيق العدالة في توزيع عائد أموالها المستثمرة، ويسعى إلى تقديم القروض الحسنة وأيضاً يعطي الأولوية في التمويل للمشروعات والأنشطة التي تساهم في فتح مجالات عمل جديدة؛
 ت. توجيه الجهد للاستثمارات الاقتصادية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية بحيث تقوم بتمويل مختلف المشروعات الاقتصادية التنموية على أساس نظام المشاركة، وفي الوقت ذاته يبتعد عن تمويل مشروعات الخمور أو ما شابه ذلك؛

ث. يجب أن يكون عقد تأسيس البنك الإسلامي ونظامه الأساسي متفقاً مع جميع الأحكام الخاصة بالبنوك الإسلامية؛
 ج. أن تكون أعمال البنك الإسلامي وأنشطته متفقة مع الآلية الفقهية المعتمدة، أي هو مطالب بتطبيق تعاملاته التي تتم وفقاً للشريعة الإسلامية مع المسلمين وغير المسلمين؛
 ح. إحياء نظام الزكاة عن طريق إنشاء حسابات خاصة لديها وتشجيع المودعين والمستثمرين على دفعه و الالتزام بالحلال وتجنب الحرام والإكتنان.

2. التمويل الإسلامي تحت الأنظار الدولية:

بعد التطور الحاصل في المالية الإسلامية أمراً ملحوظاً ولا يستهان به على الصعيد الدولي بسبب النمو السريع لهذا المجال بدءاً من إنشاء أول مصرف إسلامي متكامل يتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية سنة 1975 وهو بنك دبي الإسلامي ليتجاوز عدد البنوك الإسلامية عتبة الثمانمائة (800) بنك في العالم حالياً، وبفضل تضافر الجهود الممتدة لعقود، أصبحت اليوم الدول العربية رائدة في هذا المجال فحسب (صندوق النقد العربي، 2022) تستحوذ الدول العربية على حوالي 55 بالمائة من حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية البالغ حجمها 4 تريليون دولار أمريكي وهذا إلى غاية نهاية عام 2022. هذا التطور الكبير لم تتغاض عنه الدول المتقدمة، فسارعت إلى عملية تبني الصيرفة الإسلامية كالدول الأوروبية بحيث تأتي في مقدمتها إنجلترا بـ 22 بنكاً إسلامياً بصافي أصول إسلامية مقدار بـ 728 مليون دولار إلى غاية نهاية سنة 2022، تليها سويسرا بـ 4 بنوك وفرنسا بـ 3 بنوك وألمانيا ببنكين. وتوجه هذه الدول غير المسلمة لهذا المجال لم يكن بمحض الصدفة فقد توالى الأزمات الاقتصادية والمالية في كبرى الاقتصاديات في العالم، الأمر الذي أنهك الكثير من المنظرين في الاقتصاد العالمي والسياسي فكان هذا سبباً من جهة، وكذا الإستثمار في الشريعة المسلمة المقيمة في تلك الدول من جهة أخرى بإعتبار أن عدد المسلمين حسب (موقع هجرة نيوز، 2022) يصل إلى حدود 02 مليار مسلم أي ما يقدر بنسبة 26 % من سكان العالم.

ووفقاً لخبراء ومسؤولين أترك، فإن بلادهم أصبحت رائدة في العمل على تأسيس نظام اقتصادي جديد يعتمد أفكاراً إبداعية لتمويل الاستثمارات التي أخفق النظام التقليدي في مواكبة نموها. بحيث قال عضو البرلمان التركي السابق الدكتور إبراهيم تانيولار سنة 2014 في قمة إسطنبول المالية الدولية التي سلطت الضوء على نظام التمويل الإسلامي بصفته واحداً من الحلول المبتكرة للأزمات الكبرى "أن النظام الرأسمالي أثبت عجزاً في التعامل مع الأزمات الاقتصادية الحادة التي ضربت السوق العالمي"، موضحاً أن عجز هذا النظام تجلى في عدم قدرته على التعامل مع الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2008 (الجزيرة، 2014).

ويختلف التمويل الإسلامي اختلافاً جوهرياً عن التمويل التقليدي الربوي الذي تعتمد عليه كبرى اقتصاديات العالم حيث أن فرض ودفع الفوائد محظور تماماً وفقاً لتعاليم الإسلام الأمر الذي يسميه الأستاذ الدكتور محمد بوجلal "بأزمة

العدالة. وبالنظر إلى قيام التمويل الإسلامي على مفاهيم كالأستثمار الأخلاقي والشراء الأخلاقي فإن التمويل الإسلامي محكوم بمجموعة من القواعد والقوانين التي تحدد كيفية إجراء الأعمال والتجارة في منظومة اقتصادية تقوم على تحقيق العدالة لكافة المعنيين.

وحتى يعتبر التمويل إسلامياً لا بد أن تخضع المشاريع الممولة إلى عدة معايير منها ما هو إلزامي ومنها ما هو تفضيلي، وهنا تجدر الإشارة إلى إسهامات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "الأيوبي" وهي واحدة من أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تأسست عام 1991 في الجزائر ثم انتقلت إلى البحرين، بحيث قامت بإصدار حوالي 100 معيار حتى الآن في مجالات: "المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية" التي تم اعتمادها على الصعيد الدولي سواءً في البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الأخرى بصفتها إلزامية أو إرشادية. وحتى في مجال المحاسبة والمراجعة فأهمية معايير الأيوبي AAOIFI لا تقل أهمية عن المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IAS/IFRS.

بالعودة مرة أخرى إلى معايير هيئة الأيوبي، فبالنسبة لما هو إلزامي، فلا يحق لأي تمويل إسلامي أن يكون تمويلًا لمشروع معارض للشريعة الإسلامية كتصنيع الخمر أو بيعها أو حتى النشاط في الكازينوهات أو أماكن لعب القمار وغيرها من الأنشطة المحرمة شرعاً ولا يوجد أي استثناء في ذلك. أما بالنسبة لما هو تفضيلي فهو الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المجتمع عند اختيار أي مشروع للتمويل، حيث أنه قد يفضل في بعض الأحيان أن يتوجه التمويل الإسلامي إلى مشاريع تتلاءم وأولويات المجتمع. فلو وجدنا مثلاً في مجتمع يعاني من البطالة ويضع إيجاد فرص الشغل ضمن أولوياته الأساسية فيستحسن على التمويل الإسلامي أن يتوجه إلى المشاريع الأكثر تشغيلاً ولو كانت أقل ربحاً من غيرها في بعض الأحيان. أما إذا كان المجتمع يحتاج إلى عملة صعبة فمن الأصح توجيه التمويل إلى المشاريع المصدرة. أي أن قوة الإلتزام بهذا المبدأ في التفضيل بين المشاريع يرتبط ومدى حدة المشاكل التي يعاني منها كل مجتمع.

3. قراءة عامة لبيئة البنوك الإسلامية في الجزائر:

لقد كان شرفاً للجزائر أن تتم فيها أول محاولة في العالم لإنشاء بنك إسلامي بالمفهوم الحديث، وذلك في وقت مبكر جداً سنة 1929م تحت إسم "البنك الإسلامي الجزائري"، بمبادرة من الشيخ "إبراهيم أبو اليقظان" أحد أعضاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وبعد أن تم إعداد قانونه الأساسي وجمع رأسماله الإسمي من قبل بعض كبار رجال الأعمال المسلمين في مدينة الجزائر، تفتّنت سلطات الاحتلال الفرنسية لهذا المشروع آنذاك، فتصدّت له وأجهضته (سليمان ناصر، 2019).

لكن وبالرغم من ذلك، فقد تأخر إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر نسبياً مقارنة بدول المشرق العربي، فقد كان تأسيس أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة الجزائري سنة 1991، ثم عملت الجزائر على فتح المجال أكثر أمام المصارف الإسلامية لمزاولة نشاطها خلال السنتين الأخيرتين، حيث قامت بتهيئة البيئة الملائمة للصيرفة الإسلامية لتكون جزءاً من النظام المصرفي الجزائري، فبالرغم من أن قانون النقد والقرض (القانون رقم 90-10 لسنة 1990) فتح المجال للقطاعين الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك بشكلها التقليدي؛ فهو لا يعارض إنشاء المصارف الإسلامية بدليل إنشاء بنك البركة الجزائري سنة 1991. ثم تعزز الأمر بإصدار النظام 02-18 سنة 2018 والذي تم إلغاؤه وتعويضه بالنظام 02-20 سنة 2020، ثم صدور التعليمات 03-2020 سنة 2020 أيضاً.

وتوفر المصارف الإسلامية العديد من الخدمات تهدف جميعها إلى تدعيم التنمية في المجتمع وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويأتي الاستثمار في المقدمة إلا أن هذا الأمر لم ينل العناية الكافية نوعاً ما في الجزائر على حساب التمويل الإستهلاكي وذلك لخصوصيات الإقتصاد الجزائري. ويعود ذلك أساساً إلى تغييب نسبي للقطاع سواء من خلال القصور التشريعي والتنظيمي الذي بدأ يفتح مؤخراً كما أسلفنا بالذكر أو من خلال شح البنوك التي تنشط في هذا القطاع على الرغم من استحداث الشبايك التي تتعامل في الصيرفة الإسلامية داخل البنوك التقليدية وبالتالي نتحدث هنا عن التأثير السلبي على التنافسية في تقديم خدمات ذات جودة عالية.

كما أن البنوك الإسلامية في الجزائر وبالرغم من هذا فقد أكملت قبيل نهاية سنة 2021 فترة الثلاثين سنة من ميلادها من خلال تجربة بنك البركة الجزائري الذي تأسس في شهر سبتمبر 1991 (بُعيد إصدار قانون النقد والقرض) كما ذكرنا سابقاً. ليلتحق بنك السلام الجزائر بهذه التجربة ابتداءً من سنة 2008. بعدها تم فتح شبايك مخصصة للصيرفة الإسلامية من طرف مجموعة من البنوك التقليدية الأجنبية التي تمارس نشاطها في الجزائر ابتداءً من تلك السنة والسنوات التي بعدها، لتنتقل التجربة مؤخراً إلى البنوك العمومية بدءاً من البنك الوطني الجزائري في شهر أوت سنة 2020 لتعمم إلى باقي تلك البنوك.

ورغم هذا الدفع القوي للصيرفة الإسلامية في الجزائر وأهميته، إلا أنها تزال تواجه إلى اليوم مجموعة من المعوقات (الطحان ع،. طاقة م. ع،. 2020) التي تعترض السير الحسن لعملها. نذكر منها على سبيل المثال:

أ. افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية والتنظيمية التي تؤطرها بشكل جيد.

مع ملاحظة أنه حتى بعد صدور النظام 20-02 والتعليمية 2020-03 المشار إليهما سابقاً، يبقى الأمر يتطلب تعديل القانون الأساسي للبنوك (قانون النقد والائتمان) وهو ما ظهرت بوادره بالفعل من خلال مشروع القانون الجديد (القانون النقدي والمصرفي) الذي أدرجت فيه مواد تتعلق بالصيرفة الإسلامية.

ب. غياب ثقافة الصيرفة الإسلامية لدى الجمهور؛

ت. غياب وجود سوق مالي إسلامي (بسبب النقائص التي يعاني منها السوق المالي الحالي أي بورصة الجزائر)؛

ث. نقص تكفل بنك الجزائر بالمصارف الإسلامية؛

ج. شح تواجد الإطارات المكونة في المالية الإسلامية (وغياب منصب مهندس مالية إسلامية في البنوك).

ح. عدم الإستغلال الأمثل للبنية التكنولوجية.

4. تطبيق عقود المراجعة في الجزائر من خلال تجربة مصرف السلام الجزائر:

إن للتمويل الإسلامي صيغاً عديدة تصب جميعها في تحقيق الربح الحلال كالمضاربة، المشاركة، السلم، الإستصناع، المراجعة... إلخ. وبما أن هذه الدراسة تأخذ صيغة المراجعة كنموذج في الدراسة التطبيقية، فسنناول هذه الصيغة بشكل عام كما يلي:

أ. تعريف المربحة:

المربحة (محمد، 2017، صفحة 277) هي "عقد بيع يحدد فيه ثمن السلعة متضمناً هامش ربح متفقٍ عليه. ويمكن اعتماد المربحة في المتاجرة بالسلع المحلية أو المستوردة، ولا يتم الشراء إلا بعد أن يحدد المتعامل المادة التي يطلبها والمصدر لذلك. وفي التعاملات البنكية يقوم البنك بتثبيت الصفقة للمتعامل إضافة إلى الربح، وهي أقرب شيء إلى التجارة العادية، وهي أن يقوم صاحب المال بشراء سلعة من أجل بيعها بسعر أعلى، سواء كان هذا البيع نقداً أم تقسيطاً أم آجلاً".

والمربحة تمثل أحد بيوع الأمانة وهي حسب (هيئة الأيوبي، 2023): "بيع سلعة بالثمن الذي اشتراها به البائع مع ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو ثمن مقطوع، سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المربحة العادية، أو وقعت بناءً على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة، وهي المربحة المصرفية".

ب. الشروط العامة لعقد المربحة:

يُشترط لصحة عقد المربحة مجموعة من الشروط نذكرها بصفة عامة كالآتي (هيئة الأيوبي، 2023):

- أن يكون الثمن الأول (الثمن الأصلي) معلوماً للمشتري؛
- أن يكون الربح معلوماً للمشتري والبائع؛
- ألا يكون الثمن من جنس السلعة المباعة حتى لا يكون هناك ربا؛
- أن يكون عقد البيع صحيحاً مستوفياً الأركان والشروط ومن ضمن ذلك أن تكون السلعة متقومة شرعاً؛
- أن تكون السلعة مملوكة ملكية تامة للبائع؛
- أن تكون السلعة في حوزة البائع فعلاً أو حكماً؛
- أن تكون السلعة معلومة ومحددة المواصفات؛
- أن تتم إجراءات المربحة بالترتيب حسب الإجراءات الصحيحة.

بالنسبة للمعايير الصادرة عن هيئة الأيوبي وهي موضوع الدراسة والتي اختصت بعقود المربحة فهي ما ورد في:

- معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية (المعيار رقم 28 - المربحة والبيع الآجلة الأخرى) بحيث عالج هذا المعيار المحاسبي (موقع هيئة الأيوبي، 2023) الشروط والكيفيات المرتبطة بكل من البائع والمشتري بالإثبات الأولي واللاحق والغائه، المبالغ مستحقة التحصيل بالنسبة للسلعة، المخزون، الإيرادات وإثبات الأرباح وكذلك الأرباح المؤجلة.

- بالنسبة للمعايير الشرعية فقد إختص (المعيار رقم 08 - المربحة) بهذه الصيغة التمويلية حيث عالج هذا المعيار (هيئة الأيوبي، 2017) موضوع الأسس والأحكام الشرعية للمربحة حسب المراحل التي تمر بها عملياتها بدءاً بالوعد وانتهاءً بتمليك العميل السلعة والضوابط الشرعية التي يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها.

ت. تطبيقات عقد المربحة من خلال تجربة مصرف السلام الجزائر:

تعتبر صيغة المربحة وصيغ البيوع عموماً أحد أهم صيغ الصيرفة الإسلامية في الجزائر . وقد بدأ العمل بها لأول مرة في الجزائر تزامناً مع دخول بنك البركة نشاطه في الجزائر سنة 1991 مروراً ببنك السلام وذلك في ظل غياب قانون يحكم هذا النوع من النشاط المصرفي، إلى غاية صدور النظام 02-20 في 15 مارس 2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ليفتح الباب في هذا النشاط لكل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على حد سواء ناهيك عن شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية. كما أننا نلاحظ (سليمان ناصر، 2022) من خلال تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر أن كلاً من بنك البركة وبنك السلام يوفران توليفة متنوعة من المنتجات المالية للمؤسسات ولا يعتمدان فقط على المربحة، سواء في مجال الإستثمار أو لتغطية عمليات التجارة الخارجية، الكفالات وحتى الخدمات الأخرى الموجهة للأفراد والعائلات.

ويمثل الجدول التالي معلومات حول الوضعية المالية لكل من بنك البركة وبنك السلام لسنة 2020:

الجدول رقم (01): الوضعية المالية للمصارف الإسلامية في الجزائر لسنة 2020 (مليار دينار جزائري).

بنك	حجم الميزانية	حجم الودائع	حجم التموليات	حقوق الملكية	النتيجة المالية	معدل كفاية رأس المال
بنك البركة (مليار دينار جزائري)	268.77	221.87	153.08	29.95	4.22	%14.58
	المربحة	المشاركة	السلم	إستصناع	الإجارة	مساومة
	23.5	0.35	21.7	0.96	67.6	38.8
	%15.36	% 0.23	% 14.8	% 0.63	% 44.18	% 25.36
بنك السلام (مليار دينار جزائري)	حجم الميزانية	حجم الودائع	حجم التموليات	حقوق الملكية	النتيجة المالية	معدل كفاية رأس المال
	162.62	133.24	101.77	189	3.06	% 15.99
	المربحة	بيع لأجل	بيع بالتقسيط	السلم	الإجارة	صبيغ أخرى (إستصناع، مضاربة، مشاركة)
	0.08 مليار دج	20.34	12.72	40.57	15.75	13.04
	% 0.08	% 20	% 12.5	% 39.86	% 15.5	% 12.09

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (سليمان ناصر، 2022).

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك البركة يعتمد على صيغة المربحة بنسبة 15.36% بالنسبة لأرقام سنة 2020 أي ما يعادل 23.5 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لبنك السلام فهو يعتمد على صيغة المربحة بنسبة 0.08 % بالنسبة لأرقام نفس السنة أي ما يعادل 80 مليون دينار جزائري فقط. وهو عكس ما يشاع عن البنوك الإسلامية في أنها تعتمد بشكل كبير على صيغة المربحة. ويعود ذلك أساساً إلى تعليمية البنك المركزي رقم 05-2017 المتعلقة بأحكام خاصة بالنسبة للتجارة الخارجية (في إطار صيغة التمويل بالمربحة) والتي أجبرت تشكيل مؤونة تعادل 120% من قيمة الصفقة لتغطية مخاطر الصرف والمخاطر المماثلة مما أثر على التحديد الدقيق للقيمة الفعلية للصفقة وهامش الربح واللذان يجب أن تكونا معلومين في عقود المربحة، لكنه لم يخرج من دائرة الاعتماد الكبير على صيغ البيوع فعوضها بالصيغ المشابهة

للمرابحة وهي: البيع لأجل والبيع بالتقسيط، مما يشكل مجموعها مع المربحة نسبة كبيرة من إجمالي التمويل (سليمان ناصر، 2022).

من جهة أخرى وبخصوص شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، فكما أسلفنا بالذكر لم تكن الفكرة وليدة اليوم بل تبنتها العديد من البنوك الأجنبية المتواجدة في الجزائر، والجديد مؤخراً في هذه الفكرة هو انضمام البنوك العمومية لها نظراً لانتشارها الواسع داخل الوطن بسبب الأقدمية وكثرة عدد الوكالات. وتعود فكرة تبني هذه التجربة – حسب تصريحات المسؤولين- من طرف البنوك العمومية إلى محاولة امتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج الدائرة الرسمية والتي قدرها محافظ بنك الجزائر بحوالي 4675 مليار دينار دج (أي حوالي 40 مليار دولار) سنة 2017 (سليمان ناصر، 2022).

ثانياً: الجانب التطبيقي

1. طريقة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الإعتماد على مقارنة المعالجة المحاسبية لعقود المربحة في البنوك الإسلامية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF ومطابقة ذلك مع معايير الآيوفي التي تختص بعملية المربحة، وذلك من خلال التقرب من بعض وكالات البنوك الإسلامية لمحاولة الحصول على بعض المعطيات لتوظيفها على شكل دراسة حالة، إلا أن المحاولة باءت بالفشل للأسف، بسبب التحفظ من طرفهم في نشر هذا النوع من المعلومات والتي يعتبرونها من أسرار البنك الداخلية، وهي لا تعدو كونها معلومات علمية ليس إلا.

وللأمانة العلمية، بعد التقرب بطرق خاصة من إدارات بعض البنوك الإسلامية بصفة غير رسمية، تم الوصول إلى كيفية المعالجة المحاسبية للمربحة والتي تعتمد هذه البنوك في الميدان بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي الجزائري. والتي تم الإعتماد عليها في عملية المقارنة مع المعيار المحاسبي رقم 28 لهيئة الآيوفي الذي يضم أسس القياس المحاسبي، الاعتراف المحاسبي، إثبات الأرباح.

2. عرض أدوات الدراسة ومناقشة نتائجها:

لتكون عملية المربحة صحيحة ومتوافقة مع الممارسات المحاسبية المفترضة في البنوك الإسلامية وجب أن تكون متوافقة وألا تتعارض مع المعيار المحاسبي رقم 28 الصادر عن هيئة الآيوفي، وبالخصوص (موقع هيئة الآيوفي، 2023):

أ. أن عملية قياس الموجودات عند اقتنائها من طرف المصرف والاعتراف بها محاسبياً تكون على أساس التكلفة التاريخية، وأن تقاس بعد اقتناء المصرف لها.

ب. في حال المربحة للأمر بالشراء، تقاس قيمة الموجودات المتاحة للبيع بعد اقتنائها على أساس التكلفة التاريخية. أما في حال وجود نقص أو تلف في الموجودات فإن النقص يؤخذ بعين الاعتبار عند قياس قيمة الموجودات في نهاية كل دورة (فترة مالية).

ت. في حال المربحة أو المربحة للأمر بالشراء مع عدم الالتزام بالوعد أو تبين للمصرف أن هناك ما يدل على احتمال تخلف العميل في التسديد واسترداد التكلفة، فيجب قياس الموجودات بالقيمة النقدية المتوقعة تحصيلها مما ينجر عنه تخفيض التكلفة باستخدام مخصص تدني قيمة الموجودات.

كما نعرض الجانب التقني للمعيار المحاسبي رقم 28 الصادر عن هيئة الأيو في كما يلي:

الجدول رقم (02): المعالجة المحاسبية للمربحة والبيع الأجل الأخرى حسب معيار الأيو في المحاسبي رقم 28.

المعالجة المحاسبية	البيان
- يتم القياس المحاسبي لدم المربحة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على أساس القيمة الإسمية عند حدوثها. - أما في نهاية الدورة المالية فتقاس على أساس صافي القيمة النقدية المتوقعة تحصيلها (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)	القياس والاعتراف المحاسبي
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد سواء كانت العملية نقداً أو آجلة شريطة عدم تجاوز الفترة المالية المحددة (الحالية). وذلك من خلال طريقتين: 1/ إما عن طريق إثبات الأرباح عن طريق توزيع كل نصيب من الأرباح على الفترات المالية المستقبلية الموافقة. 2/ أو إثبات الأرباح عند تسليم الأقساط - كل في حينه - - كما يجب عدم الأخذ بعين الاعتبار بالأرباح المؤجلة من دمم المربحة في قائمة المركز المالي. - ويمكن تخفيض جزء من الربح إذا قام العميل بالتسديد المبكر ويخفض هذا التسديد من حساب الأرباح المتبقية في ذمة المربحة.	إثبات الأرباح
إذا ماطل العميل في عدم سداد الأقساط المتبقية، فإن إثبات الغرامات محاسبياً يكون إما: - إيراداً إذا رأت هيئة الرقابة الشرعية ذلك غير أنه لا يعتد بهذا الخيار لتجنب الشبهة. - أو إثباته كمخصصات لحساب الخيرات.	إعسار العميل

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على المعيار المحاسبي رقم 28 الصادر عن هيئة الأيو في.

من جهة أخرى، وبخصوص التسجيل المحاسبي بالنسبة للبنك لعملية المربحة فهو مقسم على مجموعة من المراحل وكل مرحلة تتعدد فيها الحالات، أهمها: مرحلة إبرام العقد، امتلاك البضاعة، تسليم واستلام البضاعة، ثم مرحلة تسديد الأقساط والحالات المرتبطة بها (تأخر في السداد أو التسديد المسبق) وإثبات الأرباح وتصفية حساب المربحة وذلك كما يلي:

الجدول رقم (03): التسجيل المحاسبي لمراحل عقد المربحة بالنسبة للبنك حسب معيار الأيو في.

إثبات هامش الجدية
من ح/ وسيلة القبض
إلى ح/ تأمينات نقدية (ضمان الجدية)
إثبات امتلاك السلعة
من ح/ بضاعة المربحة
إلى ح/ وسيلة الدفع
* أما في حالة حصول البنك الإسلامي على حسم بعد إقتناء البضاعة وبعد موافقة هيئة الرقابة الشرعية:

من حـ / بضاعة المربحة	إلى حـ / وسيلة الدفع حـ / إيرادات الاستثمار
إثبات عملية البيع	
من حـ / وسيلة القبض	إلى حـ / بضاعة المربحة حـ / أرباح الإستثمار
إثبات سداد الأقساط	
من حـ / وسيلة القبض	إلى حـ / ذمم المربحات * أما إثبات الأرباح المرتبطة بها: من حـ / أرباح الاستثمارات المؤجلة إلى حـ / أرباح الاستثمارات المحققة
تأخر العميل عن السداد	
* يجب تحويل ذمم المربحة إلى ذمم مستحقة وغير مدفوعة كما يلي: من حـ / ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة إلى حـ / ذمم المربحات * كما يتعين تحويل الأرباح المؤجلة إلى أرباح استثمار معلقة من حـ / أرباح استثمار مؤجلة إلى حـ / أرباح استثمار معلقة * أما عند قيام العميل بالسداد : من حـ / وسيلة الدفع إلى حـ / ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة من حـ / أرباح استثمار معلقة إلى حـ / أرباح الاستثمار (مربحة)	
السداد المبكر	
* في حال السداد تسجل نفس القيود المتعلقة بإثبات سداد الأقساط وإثبات الأرباح إضافة إلى قيد إرجاع جزء من الأرباح للعميل حسب معيار الأيو في رقم 28. من حـ / أرباح الاستثمار (مربحة) إلى حـ / وسيلة الدفع	
غرامات التأخر في التسديد	
* إذا كان معسراً فلا يجوز استيفاؤها، وإذا كان ميسوراً وثبتت مماطلته حسب الجدول رقم 02 أعلاه: من حـ / وسيلة القبض إلى حـ / صندوق الخيرات	
تصفية عملية المربحة	

من ح/ ذمم المربحات
ح/ أرباح الاستثمارات المحققة
إلى ح/ وسيلة القبض

المصدر: من إعداد الباحثين مع بالإعتماد على معيار هيئة الأيو في.

أما التسجيل حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ومن خلال المعالجات المحاسبية لمصرف السلام الجزائر فهو كما يلي:

الجدول رقم (04): التسجيل المحاسبي لمراحل عقود المراجعة حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري ومن خلال تجربة مصرف السلام.

رقم الحساب	إثبات هامش الجديدة
100010	من ح/ الخزينة
220110	إلى ح/ عميل المراجعة
رقم الحساب	إثبات امتلاك السلعة
36XXX	من ح/ بضاعة المراجعة
341115	ح/ الرسم على القيمة المضافة
100010	إلى ح/ وسيلة الدفع (الخزينة)
رقم الحساب	إثبات عملية البيع
209XXX	* إثبات عملية البيع من ح/ عميل المراجعة (هامش الجديدة)
36XXX	إلى ح/ بضاعة المراجعة
341116	ح/ الرسم على القيمة المضافة المستحقة
7XXX1	ح/ أرباح الاستثمارات المستحقة
261901	* للإضافة تجدر الإشارة إلى أن عملية الدفع للمورد تسجل كما يلي: من ح/ الإستثمار في المراجعة قيد التنفيذ
2612XXX	إلى ح/ مساهمة العميل (عن طريق شيك مثلا).
رقم الحساب	إثبات سداد الأقساط
100010	من ح/ الخزينة
209XX2	إلى ح/ ذمم المربحات (للأفراد)
341116	ح/ الرسم على القيمة المضافة
100010	* أما إثبات الأرباح المرتبطة بها: من ح/ الخزينة
702XX	إلى ح/ إيرادات المربحات (للأفراد)
رقم الحساب	تأخر العميل عن السداد
209XX1	* يجب تحويل ذمم المراجعة إلى "ذمم مستحقة وغير مدفوعة" كما يلي: من ح/ ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة

إلى ح/ ذمم المربحات	209XX2
* كما يتعين تحويل الأرباح المؤجلة (المستحقة) إلى أرباح استثمار "معلقة لحساب العميل في حال التأخر في التسديد"	7XXX11
من ح/ أرباح استثمار مؤجلة	7XXX12
إلى ح/ أرباح استثمار معلقة	100010
* أما عند قيام العميل بالسداد :	209XX1
من ح/ وسيلة الدفع	7XXX12
إلى ح/ ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة	7XXX1
من ح/ أرباح استثمار معلقة	
إلى ح/ أرباح استثمار محققة (مربحة)	
السداد المبكر	رقم الحساب
في حال السداد تسجل نفس القيود المتعلقة بإثبات سداد الأقساط وإثبات الأرباح إضافة إلى قيد إرجاع جزء من الأرباح للعميل.	702XXX
من ح/ أرباح الإستثمار (مربحة)	100010
إلى ح/ الخزينة	
غرامات التأخر في التسديد	رقم الحساب
* لم يتم إيفائنا بالمعالجة المحاسبية لغرامات التأخر في التسديد حسب النظام المحاسبي المالي	
تصفية عملية المربحة	رقم الحساب
من ح/ ذمم المربحات	209XX2
ح/ أرباح الإستثمارات المحققة	7XXX
إلى ح/ وسيلة القبض	100010

المصدر: من إعداد الباحثين مع بالإعتماد على النظام المحاسبي المالي ومن خلال مصرف السلام الجزائر.

وما خلال المقاربة أو المقارنة بين الجدولين السابقين يمكن أن نقترح المعالجة المحاسبية لعمليات عقد المربحة بمختلف مراحلها كما يلي:

الجدول رقم (05): التسجيل المحاسبي لمراحل عقود المربحة بالنسبة للبنك حسب المقاربة المقترحة للموافقة بين معايير الأيووفي والنظام المحاسبي المالي.

إثبات هامش الجدية	رقم الحساب
من ح/ وسيلة القبض	10X
إلى ح/ تأمينات نقدية (ضمان الجدية)	25
إثبات امتلاك السلعة	رقم الحساب
من ح/ بضاعة المربحة	36
ح/ الرسم على القيمة المضافة	341115
إلى ح/ وسيلة الدفع	10X
إثبات عملية البيع	رقم الحساب
من ح/ وسيلة القبض	10X

إلى حـ / بضاعة المربحة	36
حـ / الرسم على القيمة المضافة المستحقة	341116
حـ / أرباح الإستثمار	701X
إثبات سداد الأقساط	رقم الحساب
من حـ / وسيلة القبض	10X
إلى حـ / ذمم المربحات	201X
حـ / الرسم على القيمة المضافة	341116
*أما إثبات الأرباح المرتبطة بها:	36XXX
من حـ / أرباح الإستثمارات المؤجلة	701XX
إلى حـ / أرباح الإستثمارات المحققة	
تأخر العميل عن السداد	رقم الحساب
*يجب تحويل ذمم المربحة إلى ذمم مستحقة وغير مدفوعة كما يلي:	
من حـ / ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة	201XX1
إلى حـ / ذمم المربحات	201XX2
*كما يتعين تحويل الأرباح المؤجلة إلى أرباح إستثمار معلقة	
من حـ / أرباح استثمار مؤجلة	36XXX1
إلى حـ / أرباح استثمار معلقة	36XXX2
*أما عند قيام العميل بالسداد :	
من حـ / وسيلة الدفع	10X
إلى حـ / ذمم مربحات مستحقة وغير مدفوعة	201XX1
من حـ / أرباح استثمار معلقة	36XXX2
إلى حـ / أرباح الإستثمار (مربحة)	701XX
السداد المبكر	رقم الحساب
*في حال السداد تسجل نفس القيود المتعلقة بإثبات سداد الأقساط وإثبات الأرباح إضافة إلى قيد إرجاع جزء من الأرباح للعميل حسب ما أشار إليه معيار الأيو في رقم 28.	
من حـ / أرباح الاستثمار (مربحة)	701XX
إلى حـ / وسيلة الدفع (في حساب العميل)	220XX
غرامات التأخر في التسديد	رقم الحساب
*إذا كان معسراً فلا يجوز استيفاؤها، إذا كان ميسوراً وثبتت مماطلته حسب الجدول رقم 02 أعلاه؛	
من حـ / وسيلة القبض	10
أو حـ / الحساب الجاري للعميل	(220XX)
إلى حـ / صندوق الخيرات	101
تصفية عملية المربحة	رقم الحساب
من حـ / ذمم المربحات	201XX2
حـ / أرباح الإستثمارات المحققة	701XX

إلى ح / وسيلة القبض	10X
---------------------	-----

المصدر: من إعداد الباحثين.

- إن صيغة المراجعة وبالرغم من بساطتها، فإن عملية الإثبات المحاسبي لها هي عملية معقدة نوعاً ما وذلك لكثرة الحالات التي قد تصادفها البنوك الإسلامية في عملياتها الروتينية اليومية، كما أنه أثناء القيام بهذه المقاربة بالعودة لكل من النظام المحاسبي المالي ومعايير الأيوبي، سجل الباحثان مجموعة من الملاحظات وهي كالآتي:
- بالنسبة للحسابات وحتى إن تغير ترميزها في هذه المقاربة (الإجتهد المتواضع) مع مدونة الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري، إلا أنها تبقى مجرد تدقيق أكثر ومحاولة للتوفيق بين مدونة الحسابات ومعايير هيئة الأيوبي. والأصل أن هذه المقاربة لا تتعارض مع النظام المحاسبي المالي ومبادئ التجميع المحاسبي (للحسابات)، فبالرغم من أن فروع الحسابات يمكن أن تختلف من بنك لآخر إلا أن الأصل واحد (أي أن ح / 201 في المقاربة بين SCF و AAOIFI، و ح / 209 حسب النظام المحاسبي ينتميان إلى القسم 2).
 - كما أن معايير الأيوبي لا تخضع لأي مدونة حسابات عكس النظام المحاسبي المالي الجزائري، لهذا لم يتم التطرق إليها في الجدول رقم (03).
 - من جهة أخرى فإن المعايير المحاسبية لهيئة الأيوبي لم تحدد بصفة خاصة أي تسجيلات محاسبية للعمليات التي تقوم بها، بل إكتفت بالإشارة إلى قواعد التسجيل والإثبات والتقييم... إلخ، وتركت الفرصة للمؤسسات المالية الإسلامية الحرية في اعتماد ما تراه مناسباً شريطة ألا يكون منافياً للشروط الشرعية من جهة ثانية.
 - بعد القيام بعملية المقاربة بين التسجيلات المحاسبية حسب معيار هيئة الأيوبي وكذا النظام المحاسبي المالي ومدونة الحسابات الخاصة به، و من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الدراسة توصلت إلى:
 - إثبات الفرضية الأولى مما يعني أن بيئة المؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر جاهزة لتبني معايير هيئة الأيوبي بعد القيام طبعاً بالتعديلات اللازمة.
 - إثبات الفرضية الثانية مما يعني أنه يمكن تحقيق توافق نسبي بين المعايير المحاسبية للأيوبي وقواعد النظام المحاسبي البنكي الجزائري وذلك من خلال محاولة تكييف النظام المحاسبي المالي مع التحديات الجديدة في قطاع البنوك والمالية الإسلامية، ولم لا، محاولة استغلال مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي لسنة 2018 وتبني معايير الأيوبي وليس فقط تحيينه مع المستجدات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.
 - إثبات الفرضية الثالثة مما يعني أن عملية أن تبني المعايير المحاسبية لهيئة الأيوبي من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية ستساهم في تعزيز جودة الإفصاح المالي نظراً لوضوح تلك المعايير.

خاتمة

بالرغم من أن البنوك الإسلامية في الجزائر ليست وليدة الأمس القريب، إلا أنها لا زالت تواجه مجموعة من التحديات ومنها هيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي بنسبة تفوق 85 % رغم فتح شبابيك إسلامية في البنوك

التقليدية لتعزيز الصيرفة الإسلامية، وهذا ما جعل النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF والخاص بالبنوك التقليدية أساساً يطبق على البنوك الإسلامية أيضاً، واستطاعت التأقلم معه بما يتلاءم مع طبيعة عملها بالرغم من ذلك. ومن خلال ما سبق يمكن القول أن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة هو مايلي:

- يمكن للبنوك الإسلامية الجزائرية أن تتبنى معايير الأيووفي في شقها المحاسبي بما يتوافق مع النظام المحاسبي المالي الجزائري بعد دراسة نموذج عقد المراجعة، ومن الممكن تعميم التجربة على صيغ التمويل الإسلامية الأخرى؛
- تعتبر تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية تجربة فنية ولا تزال أمامها العديد من المحطات والتحديات بالرغم من أنها ليس حديثة النشأة في الجزائر، وأول تحد تواجهه هو تحيين المنظومة التشريعية بشكل أكبر بما يتوافق مع نشاط هذه البنوك؛
- يمكن القول بأن استغلال مشروع مراجعة النظام المحاسبي المالي الذي أطلق سنة 2018 يمثل فرصة ذهبية لترقية الصيرفة الإسلامية في الجزائر في جانبها المحاسبي. إلا أنه يتوجب التعلم من الدروس السابقة وإعطاء الفرصة لطرح الإنشغالات وإثارة التحديات التي تواجه المحاسبين وكل الفاعلين في البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- إن التوجه نحو الشبائيك الإسلامية يعتبر خطوة مهمة نظراً لما يمكن أن يستفيد منه الاقتصاد الجزائري سواء من خلال محاولة امتصاص الأموال المتواجدة خارج الدائرة النقدية أو استقطاب الجمهور الذي يريد ترقية معاملاته وفق أحكام الشريعة الإسلامية. كما يعوّل على الشبائيك الإسلامية لترتقي ببعض البنوك التقليدية لتصبح بنوكاً تتعامل بالصيرفة الإسلامية بنسبة 100 بالمائة مستقبلاً، وهو ما يسمح بتعديل الأنظمة المحاسبية لها بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الإسلامية وعلى رأسها معايير الأيووفي؛
- إن تبني المعايير المحاسبية للأيووفي من شأنه أن يسمح بترقية جودة المعلومة المالية وجودة الإفصاح المحاسبي في البنوك الإسلامية الجزائرية إضافة إلى الاقتصاد في الجهد والوقت والمال؛
- يعتبر التوجه نحو تبني معايير الأيووفي فرصة للاستفادة من الخبرات الدولية في مجال المحاسبة، وبالتالي ترقية الممارسات المحاسبية في الجزائر لتتلاءم مع المعايير والممارسات المحاسبية الدولية.

المراجع

- القرآن الكريم.

- الجزيرة. (2014). موقع الجزيرة. تاريخ الإطلاع 02 25 2023، موقع الجزيرة نت:

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/9/17/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%84%D9%88%D9%84>

الطحان ع، طاقة م. ع. (2020). إشكاليات المصارف الإسلامية وتوجهاتها بين الحل والشبهة وغياب التشريع الملئم. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

بدر الدين براحلية. (2020). التمويل الإسلامي بين النظرية والتطبيق. الأردن: الوراق للنشر والتوزيع.

سليمان ناصر. (2019). نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول: تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر. المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

سليمان ناصر. (2022). *تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر*. قسنطينة: ألفا للنشر.

صندوق النقد العربي. (2022). الشرق الأوسط. تاريخ الإطلاع 27 02، 2023، من

https://aawsat.com/home/article/4048236/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AD%D9%88%D8%B0-%D8%B9%D9%84%D9%89-55-%D9%85%D9%86-%D8%AD%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%

محمد طاهر قادري وآخرون. (2014). *المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. المجلد الأول*. بيروت لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد عبدالله شاهين محمد. (2017). *أصول علم الاقتصاد والحل الأمثل للمشكلة الاقتصادية من منظور إسلامي*. الأردن، عمان.: الأكاديميون للنشر والتوزيع. تم الإطلاع من

<https://books.google.dz/books?id=0tBTDwAAQBAJ&pg=PA277&lpg=PA277&q=%D9%88%D9%87%D9%8A+%D8%A3%D9%82%D8%B1%D8%A8+%D8%B4%D9%8A%D8%A1+%D8%A5%D9%84%D9%89+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%D8%8C+%D9%88%D9%87>

موقع هجرة نيوز. (2022). الهجرة نيوز. تاريخ الاطلاع 26 02، 2023، من

<https://hijra.news/%D9%83%D9%85-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/>

موقع هيئة الأيوبي. (2023). الأيوبي. تاريخ الإطلاع 27 02, 2023، من

https://aaoifi.com/themencode-pdf-viewer-sc/?lang=en&tnc_pvwf=ZmlsZT1odHRwczovL2Fhb2lmaS5jb20vd3AtY29udGVudC91cGxvYWRzLzlwMTkvMDMvTXVvYWJhaGEtYW5kLU90aG9yLURlZmVycmVkb2VhZmVlbnQtU2FsZXMTkRkFTLTi4LUZpbmFsLUFyYWJpYy1EcmFmdC1Gb3ltSXNzdWFWY2U0tQVItVjktMTEuMy4yM

هيئة الأيو في. (2023). المعايير المحاسبية لهيئة الأيو في. البحرين.

هيئة الأيوبي. (2017). المعايير الشرعية النص الكامل للمعايير الشرعية. البحرين.